المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2014/2/1 - 2014/2/28

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2014/2/1 وحتى 2014/2/28. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السابع على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 28 يوماً، وكانت كما يلي:

- شهد قطاع غزة خلال شهر فبراير نقصاً في عدد من السلع الأساسية، جراء القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 6 أيام (21 % من إجمالي أيام الفترة)، وخلال الايام التي عمل بها المعبر، سمحت سلطات الاحتلال بتوريد 4,318 شاحنة، بمعدل 154 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 27% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب فرض السلطات المحتلة قيود مشددة على توريدها للمشاريع الدولية وحظر توريدها للقطاع الخاص. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر فبراير بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 6,620 طناً من مادة الأسمنت، و18,860 طناً من مادة الحصمة، و207 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 7.8% و26.9% و0.36% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة، وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية.
- استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكدس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت 4,346 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 155.2 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 77.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة مادتي السولار والبنزين، بسبب الكميات المُقلصة التي تُورد عبر معبر كرم أبو سالم، حيث بلغ المعدل اليومي للواردات خلال شهر فبراير 338,500 لتر سولار، 126,142 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و200,000 لتر بنزين يومياً.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 10 شاحنات فقط (سلع زراعية) طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة الى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 201 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 51 حالة لأسباب أمنية، فيما طلبت من 7 مرضى تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 99 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 44 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,289 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 968 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر باقي الحالات المرضية بحجج مختلفة.
- كما واصلت سلطات الاحتلال استغلال معبر بيت حانون كوسيلة لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم أو عرقلة سفرهم، حيث قامت السلطات الإسرائيلية المحتلة في تطور غير مسبوق بتاريخ 2014/2/11، بإبلاغ وزارة الصحة – مكتب التنسيق والارتباط، بقرارها رفض مرور المرضى الفلسطينيين ممن يحملون تحويلات طبية مروسة بشعار دولة فلسطين، وحرم بموجب هذا الإجراء 80 مريضاً من اجتياز معبر بيت حانون "ايريز"، والوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، للحصول على العلاج اللازم لأمراضهم، وفي اليوم التالي سُمح بسفر هؤلاء المرضى بعد حل المشكلة بشكل مؤقت.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 8 أيام. وسمحت خلال شهر فبراير بمرور 2,326 تاجر فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 83 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى

نسبة 55.3% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 968 شخصاً لحاجات خاصة و462 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

- سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 332 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012، زيارة أبنائهم في السجون الاسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (178 زيارة) محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً).
- أغلق معبر رفح الحدودي خلال شهر فبراير لمدة 21 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام.
- أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، أو العودة إلى القطاع، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 7 أيام فقط، 3 أيام منها خصصت للحالات الخاصة و4 أيام للمعتمرين، وتمكن خلال هذه الأيام 3,284 مواطناً (بينهم 1,341 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 2,444 مواطناً (بينهم 1,242 معتمر)، فيما أعادت السلطات المصرية 167 مواطناً آخراً.

المعابر التجارية

أقيمت المعابر التجارية؛ لإمداد قطاع غزة بالواردات التي يحتاجها؛ سواء كانت مصنّعة أو مواد خام، وكذلك لتصدير البضائع التي يتم إنتاجها في القطاع، إلى إسرائيل والضفة الغربية، أو إلى العالم الخارجي. وقد عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى تكريس معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، رغم تدني قدرته التشغيلية، الناجمة عن عدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. فقد أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً. وتسبب إغلاق معبر المنطار كلياً، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، واعتماد معبر كرم أبو سالم في تفاقم سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة.

معبر كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 6 أيام (21 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,318 شاحنة، بمعدل 154 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 27% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	مارس 2013	ابريل 2013	مايو 2013	يونيو 2013	يوليو 2013	أغسطس 2013	سبتمبر 2013	أكتوبر 2013	نوفمبر 2013	ديسمبر 2013	يناير 2014	فبراير 2014
المعدل اليومي	570	130	128	174	181	212	167	166	168	145	138	158	154
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%19.7	%22.4	%30.5	%31.7	%37.2	%29.3	%29.2	%29.4	%25.4	%24.4	%27.7	%27

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

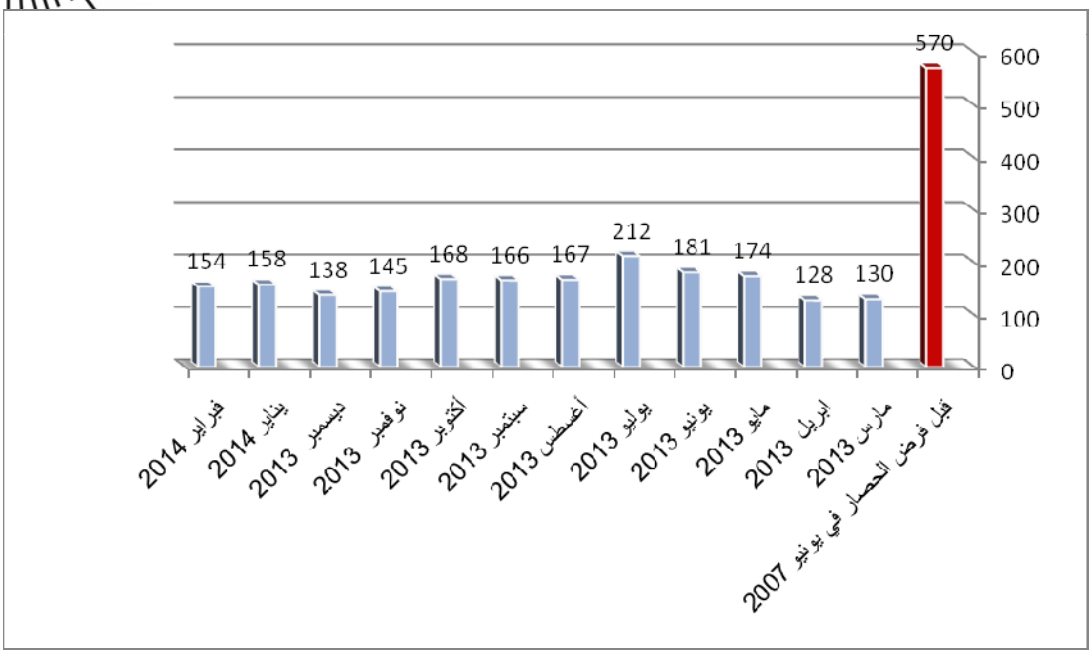

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 10 شاحنات فقط محملة بسلع زراعية، وهي كما يلي: 937,980 زهرة، 20 طن طماطم شيري، 720 كيلو نعنع، 920 كيلو توم.

- **الواردات**

- مواد البناء

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً على توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض أشارت إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصمة فقط لصالح القطاع الخاص. وبتاريخ 2013/9/17، أعلنت السلطات المحتلة أنها ستسمح يومياً بإدخال 20 شاحنة أسمنت (800 طن)، 10 شاحنات من الحديد (400 طن)، 40 شاحنة حصمة (1600 طن)، وتشكل هذه الكميات 20%، 33% و26% من احتياجات القطاع من تلك المواد على التوالي، حيث تصل احتياجات قطاع غزة إلى (4000) طن أسمنت، 1500 طن حديد بناء، 6000 طن حصمة يومياً، ورغم محدودية هذه الكميات فإن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالسماح بدخول كاملها إلى القطاع.

وفي قرار مفاجئ أعادت السلطات المحتلة بتاريخ 2013/10/13 فرض حظر كلي على دخول مواد البناء إلى القطاع، واستمر هذا الحظر لمدة شهرين متتاليين، وجراء ذلك تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية، وبتاريخ 2013/12/10، اعادت سلطات الاحتلال السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء الى القطاع. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، فقد ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 6,620 طناً من مادة الأسمنت، و18,860 طناً من مادة الحصمة، و207 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 7.8% و26.9% و0.36% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية وكمية محدودة من الحصمة لصالح القطاع الخاص. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام. ويعتمد سكان قطاع غزة منذ نحو 3 أعوام في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، ومع توقف توريد مواد البناء منذ شهر يونيو الماضي من خلال الأنفاق، تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر فبراير 2014

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصمة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	6,620	207	18,860
النسبة المئوية	%7.8	%0.36	%26.9

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

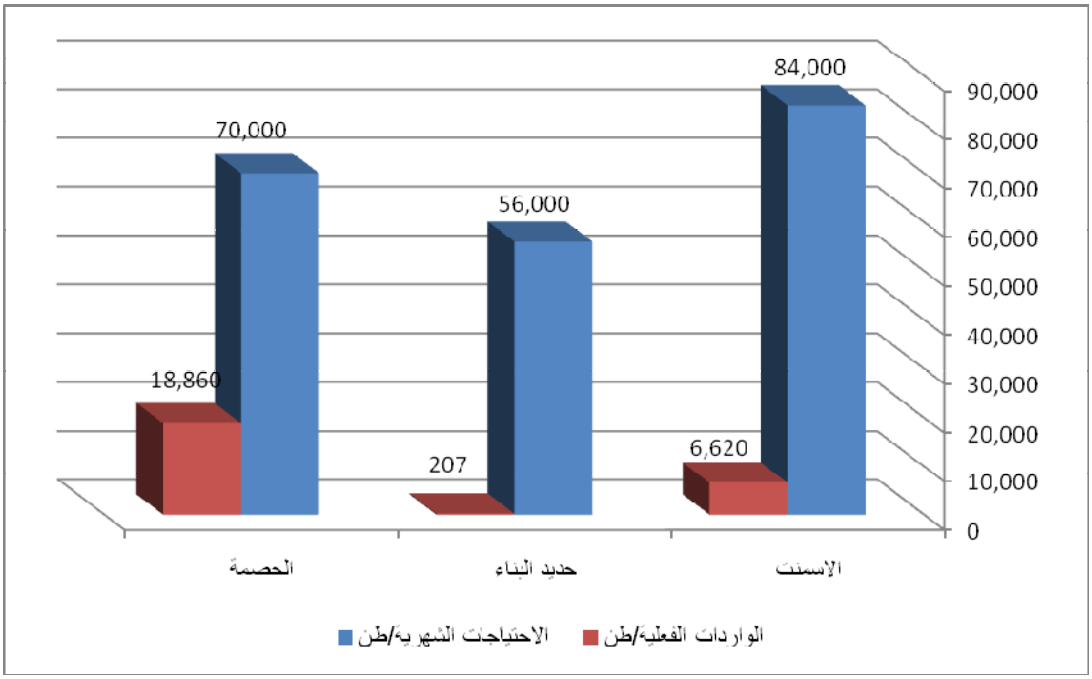

- **الوقود والمحروقات**

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 6 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من عام، وما زال المواطنين بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة اسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها الى قطاع غزة خلال هذه الفترة 4,346 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 155.2 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 77.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
فبراير 2014	155.2	%77.6
يناير 2014	122.3	%61.2
ديسمبر 2013	138.2	%69.1
نوفمبر 2013	118.6	%59.3
أكتوبر 2013	106.4	%53.2
سبتمبر 2013	104,4	%50.7
أغسطس 2013	105,6	%52.8
يوليو 2013	130,6	%65.3
يونيو 2013	105.3	%52.6
مايو 2013	106,8	%53
ابريل 2013	67	%33.4
مارس 2013	68	%34
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير

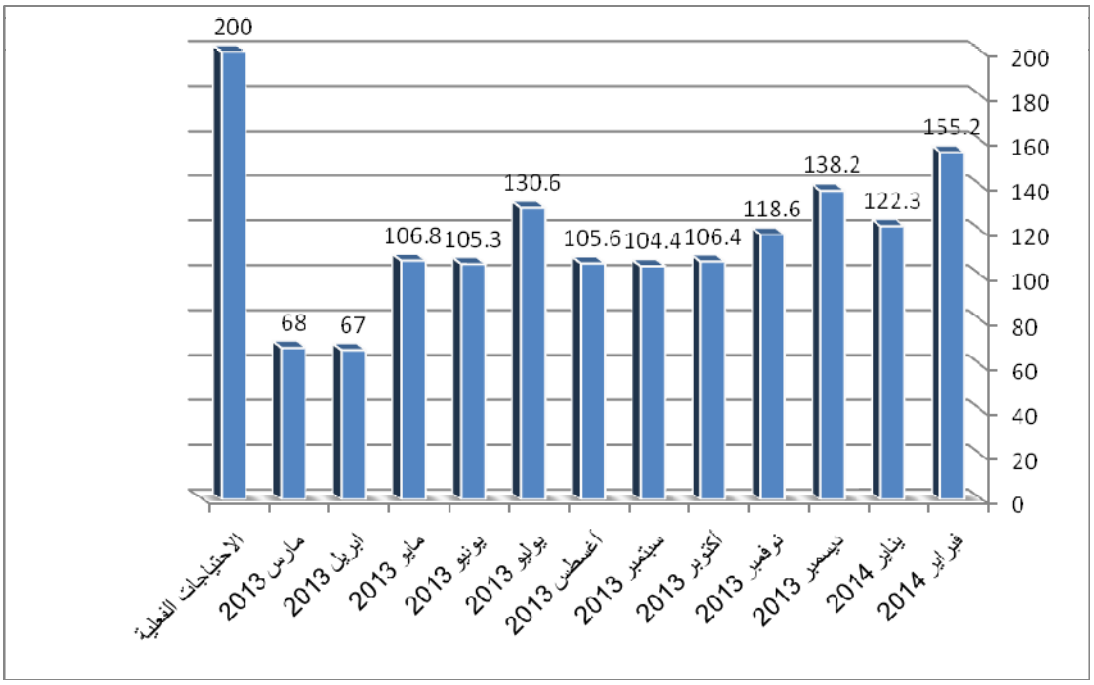

- في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير (شهر فبراير)، بتوريد 9,478,000 لتر سولار، 3,532,000 لتر بنزين و8,445,000 لتر سولار صناعي، أي بمعدل يومي بلغ 338,500 لتر سولار، 126,142 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و200,000 لتر بنزين يومياً.

- توريد السيارات إلى القطاع

ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات إلى القطاع، ولا تسمح سوى بدخول 80 سيارة أسبوعياً فقط إلى القطاع. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 102 سيارة فقط، ويرجع انخفاض عدد السيارات التي دخلت القطاع إلى الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 201 حالة مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 51 حالة لأسباب أمنية، فيما طلبت من 7 مرضى تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 99 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 44 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,490 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,289 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر 201 حالة مرضية بحجج مختلفة.

كما واصلت سلطات الاحتلال استغلال معبر بيت حانون كوسيلة لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم أو عرقلة سفرهم، حيث قامت السلطات الإسرائيلية المحتلة في تطور غير مسبوق بتاريخ 2014/2/11، بإبلاغ وزارة الصحة – مكتب التنسيق والارتباط، بقرارها رفض مرور المرضى الفلسطينيين ممن يحملون تحويلات طبية مروسة بشعار دولة فلسطين، وحرم بموجب هذا الإجراء 80 مريضاً من اجتياز معبر بيت حانون "ايريز"، والوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، للحصول على العلاج اللازم لأمراضهم، وفي اليوم التالي سُمح بسفر هؤلاء المرضى بعد حل المشكلة بشكل مؤقت.

جدير بالذكر أن معبر بيت حانون "إيريز" الرئة الوحيدة لسكان القطاع للسفر إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، وخاصة للمرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مشافي القطاع. وقد جرت العادة أن تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باستغلال معبر بيت حانون لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم. وقد وثق المركز اعتقال (10) مرضى منذ بداية العام 2013، وحتى صدور هذه النشرة.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر فبراير)، لـ 332 أشخاص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 178 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يناير

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2014/2/3	84	17	46	سجن رامون
الثانية	2014/2/10	90	14	54	سجن نفحة
الثالثة	2014/1/20	69	25	29	سجن بئر السبع
الرابعة	2014/1/27	89	23	49	سجن نفحة

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية خلال شهر فبراير محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 178 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 332 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في لك الطعام والملابس.

التجار

أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 8 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,326 تاجراً فقط، بمعدل يومي 83 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[2].

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 968 لحاجات شخصية، و462 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

كما اعتقلت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير موظفاً من العاملين في إحدى المنظمات الدولية، فبتاريخ 2014/2/18، اعتقلت قوات الاحتلال على معبر بيت حانون "ايريز"، المواطن سعيد عبد العزيز يوسف أبو غزة، 40 عاماً، ويعمل مدير عام المشاريع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، أثناء توجهه الى مدينة رام الله بالضفة الغربية في مهمة عمل. ووفقاً لإفادة زوجة المعتقل رويدة أبو غزة، فإن زوجها توجه إلى معبر بيت حانون مع مجموعة من زملائة في العمل للسفر الى مدينة رام الله لعقد اجتماعات بخصوص العمل، وقد تم اعتقاله على المعبر من قبل السلطات المحتلة، وقامت مؤسسة UNDP، بتوكيل محامي لمتابعة أموره، وعلم المحامي بأن المعتقل موجود في سجن المجدل داخل اسرائيل.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 21 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام. ونجم عن إغلاق معبر رفح عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، أو العودة إلى القطاع، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 7 أيام فقط، 3 أيام منها خصصت للحالات الخاصة و4 أيام للمعتمرين، وتمكن خلال هذه الأيام 3,284 مواطناً (بينهم 1,341 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 2,444 مواطناً (بينهم 1,242 معتمر)، فيما أعادت السلطات المصرية 167 مواطناً آخراً.

2 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.